ضحية التفكك الأسري

أطفال جدد على أرصفة الضياع!

تفعيل دور الجمعيات الأهلية و المؤسسات المعنية بالشرائح الاجتماعية الضعيفة أحد الحلول

القاهرة/14 اكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

بشكل يومي.. نراهم يركضون أمام محطات النقل العام وعلى الأرصفة خاصة في الأماكن والميادين المزدحمة.. أطفال في عمر الزهور.. ألقت بهم أسرهم خارج جدران المنازل والبيوت.. بعد أن تجرد والديهم من قلوبهما وتخلصا منها وألقوها في أقرب مقلب للزبالة.. هؤلاء الأطفال نشاهدهم بيننا ونعطف عليهم في أغلب الأحيان لكننا لم نجد عبارة أو كنية صحيحة لنطلقها عليهم.. البعض أطلق عليه أطفال الشوارع والبعض أسماهم عصابات الشوارع وأيا ما كان المسمى وقسوته أحياناً إلا أن هؤلاء الأطفال يتزايدون يوماً بعد يوم.. دفعتهم ظروف الحياة إلي الهروب إلى الشارع لعلهم يجدون فيه ما لم يجدوه في أحضان أسرهم.. فأصبحوا يمتهنون التسول أو السرقة أو بيع المناديل الورقية وغيرها من السلع البسيطة.. لجني بعض النقود القليلة.

فهم الذين يعملون في التسول وغالبيتهم من الأطفال صغار السن والذي يرجح أنهم ومقوا فريسة وضحية لعصابات منظمة يتم توزيعهم في أماكن متفرقة خاصة في الأحياء الراقية بالمهندسين والمعادي وجاردن سيتي والزمالك والدقي والعجوزة.. لأن الهدف هو الحصول علي المال.. ويظهر هؤلاء في حالة شقاء وبؤس يستخدمون كل وسائل الاستعطاف طالبين ثمن رغيف خبز يسد الرمق وهذه العملية تتكرر كثيراً وفي كل الفصول وكل الأوقات.. والغريب في الأمر أنه بدلا من أن نوجه هؤلاء إلي طريق آخر غير التسول نجد المعظم من الناس يدفع لهم ويساعدهم ولو بحثنا عن أول الأسباب التي دفعت هؤلاء الصغار إلي التفكير في فرص عمل مؤقتة سنجد أكثر من دافع كما تقول د. سامية الساعاتي أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس: أهمها الجانب العائلي والأسري وهو سيد الموقف حيث تبرز ظروف اجتماعية صعبة تنسحب علي أطفال المناطق الشعبية والأحياء العشوائية.. فنجد هؤلاء الأطفال يتركون دراستهم قسرا ويسلكون طرقاً أخري ليحولوا بين عشية أو ضحاها إلي متسولين ومشردين وبائعين ومحترفي سرقة ونشل، المهم أن يحصلوا علي المال بأية طريقة ليجدوا لأنفسهم مكاناً في هذه الحياة.

الشارع يعني الانحراف

ويقول د. يحيي الرخاوي أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة : إن الظاهرة امتدت لتتحول إلي معاناة مع شيء من الانحراف فالسلوك الذي يكتسبه الأطفال واحتكاكهم بالشارع مآله في النهاية الانحراف حتي وإن كان هناك عمل فالعمل في مثل هذه القطاعات وعرض البضائع والتمرر وسط رداءة الطقس وانعدام الحماية والرعاية الأسرية سيفرز بالتالي ميولا إلي النشل والسرقة ولما لا تكون العصابات! وهنا الأمر في غاية الخطورة علي المجتمع لأن المسألة قد تتحول أيضاً إلي أعمال إجرامية.

ويقول أيمن حلمي إخصائي اجتماعي : إن ظاهرة انتشار أطفال التسول أو حتي العمل في سن كان من الأجدر فيها أن يكونوا علي مقاعد الدراسة هي في الغالب تثير الاشمئزاز والعطف أيضا وكأنها نعكس انهيار المجتمع وقلة الرعاية والاهتمام وأنا أتساءل عن الرقابة والسلطة هنا ؟ لابد من تفعيل دور الجمعيات الأهلية وبعث المؤسسات التي تعني بالشرائح الاجتماعية الضعيفة وتكوينها ولم لا تدمج في الحياة المهنية بشكل رسمي.. فالواضح أن العائلات المصرية خاصة في هذه الفترات العصيبة التي تقاتل فيه من أجل رغيف العيش فقدت مقوماتها من بينها الأطفال وانعكس بشكل صارخ علي تحقيق قفزة هائلة في ظاهرة التسول.. أو ما شابهها من تصرفات تشوه القيم الاجتماعية وهنا لابد من تركيز الحوار بين الناشطين في الحياة الأهلية والعائلية.

ويري د. محمود خليل أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة أن ما يشهده العالم اليوم من تحولات عميقة وسريعة في شتي الميادين وما يطرحه علينا باستمرار من تحديات بأن يدفع سائر العاملين في قطاع الطفولة إلي تجديب برامجهم وتطوير أساليب عملهم لمواكبة الاهتمامات الجديدة لمجتمعاتنا ومسايرة نمو حاجات أطفالنا وتنوع مشاغلهم ونمو رغباتهم والدخول في شراكة ناجحة من أولياء الأمور والمربيين أن حقوق الطفل ليست هامشية أو وليدة اللحظة بل نفرضها النشأة وتمتد داخل الأسرة.

احتكاك الأطفال الدائم بالشارع يؤدي في النهاية إلى الإنحراف

خالد يبلغ من العمر 16 عاماً التقيناه في محطة السيدة زينب حيث وضع أمامه علبة كبيرة الحجم رمي فوقها ولاعات وأحجار بطارية وبعض الميداليات وعلب مناديل وأشياء أخري كثيرة.. توجهنا إليه وسألناه.. ماذا تفعل هنا؟ هل لديك رخصة؟ خاف في باديء الأمر واعتقد أننا ربما نكون أعوان للبلدية سنقوم بعملية حجز بضاعته.. فقال: تركت الدراسة وأنا في السنة الخامسة الابتدائي لأن عائلتي مكونة من 7 أفراد ووالدي يعمل حارسا ودخله لا يفي باحتياجات الأسرة . وهو بهذه الطريقة يساهم في مصاريف الأسرة حيث يتحصل في اليوم في أسوأ الظروف علي خمسة جنيهات، وقد بدأ نشاطه هذا قبل عام تقريبا، واليوم أصبح له زبائن دائمون ويسعي إلي توسيع نشاطه بإحضار بضاعة أخري كأكواب الزجاج والأطباق الخزفية وبعض الأدوات المنزلية حتي أتمكن من زيادة العائد من هذه التجارة لأن الحياة أصبحت صعبة جداً هذه الأيام وأحيانا يعطف عليه البعض باعطائه بعض المال دون أن يأخذ شيئا

في انتظار التربح

الوجه الآخر لأطفال الشارع كان فتحي .. طفل في الثالثة عشرة من عمره اختار منطقة الإسعاف ليعرض كمية من الحقائب اليدوية النسائية وبعض الأحذية والصنادل قال: إنني لم أجد مهنة أخري أحصل من خلالها علي المال ويقول: بدأت هذا العمل منذ أكثر من عامين وأنا في الصف السادس الابتدائي ولم يعقني هذا العمل عن استكمال الدراسة فأنا الآن في الصف الأول الإعدادي لأنني رسبت سنة عندما توفي الوالد ومرضت الوالدة بعد ذلك مرضا شديدا ولم يكن هناك عائل لي ولإخوتي سوي الله فقررت أن أخوض هذا المجال والحمد لله فإنه يحقق لي بعض النقود أعود بها كل يوم إلي المنزل مساء وهذا يملأ قلبي سعادة وفرحا فأنا لم أتخل عن دراستي وفي الوقت نفسه أكسب مالا وإن كان قليلا.. وعن تطلعاته قال: إبني أريد أن ألتحق بأحد المعاهد الصناعية ليتعلم حرفة أستطيع أن يعملها بعد تخرجي.

المناديل فقط

في إحدى إشارات المرور المزدحمة بالقاهرة تجدهن ثلاث بنات في عمر الشباب بلاغيين أصحاب السيارات.. من أجل بيع علب المناديل.. سألت إحداهن.. قالت: اسمي سوسن وهذه أختي حنان وبنت عمي أمل نعمل من السابعة صباحاً حتي الثالثة ظهراً فقط لأن المكان بعد ذلك مخصص لبائعين آخرين من الرجال.. ونحن والحمد لله نكسب قوت يوميا من هذه التجارة ولكن ارتفاع الأسعار جعلتا لا نجد ما نشتري به البضاعة لبيعها كما أن صاحب السيارة الذي كان يشتري ثلاث علب مرة واحدة لا يشتري سوي علبة واحدة وأصبح الأمر صعبا للغاية خاصة أننا تركنا تعليمنا وخرجنا من المدارس وكأن قدرنا هو أن نبيع المناديل.. المناديل فقط.

لا شك أن هذه النماذج حتي الآن تعد نماذج مشرفة أما الوجة الآخر

مع الأحداث

لاوجه للمقارنة

محمد أحمد السقاف

جميعنا يتذكر كيف قامت الدنيا ولم تقعد حينما أنبرى بعض المتقولين من أحزاب المعارضة ليواجهوا نقدهم اللاذع والممزوج بالسب والشتم الخارج عن أبسط قواعد ومعايير الكتابة الصحفية وأخلاقيات المهنة في حملة النقد على النظام الحاكم الذي أتاح لهؤلاء حرية التعبير عن الرأي في ظل النهج الديمقراطي الذي تنعم به بلادنا..

وهم أنفسهم الذين خرجوا في صحفهم المشبوهة ومن يدور في فلكها ليدعوا وبشد إلى ضرورة إلغاء الاحتفاء بذكرى 7 يوليو من كل عام.. منطلقين في ذلك من أن الاحتفاء بتلك المناسبة يحمل الكثير من الدلالات الخطيرة على نفسية شعبنا بل وينكئ الجراح ولا يخدم بأي حال تعزيز وحدة الوطن واستقراره ، كما أنها تذكر الناس بمآسيهم وآلامهم إلى هنا نقول إن ذلك النقد وإن كان جارحا في طرحه إلا أن فيه الكثير من الصحة والموضوعية ويهدف في جوهره إلى ترسيخ مداميك الوحدة الوطنية بين أبناء شعبنا. وانطلاقا من ذلك بادرت القيادة السياسية الحكيمة في بلادنا ممثلة بفخامة أخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله بإصدار قراره الشجاع والذي نص على إلغاء تلك المناسبة وعدم الاحتفاء بها نظراً لتلك الأسباب المضرة بوحدة الشعب اليمني وتم تعميم ذلك القرار (الرئاسي) على كافة المستويات وسلطات الدولة الثلاث (التشريعية) (والتنفيذية) والقضائية رغم اختلاف البعض في الرأي مع فخامته في فحوى القرار وتأثيراته السلبية عند البعض من المسؤولين . إلا أن عزم وحنكة الرئيس القائد واستشعاره المسؤولية تجاه أبناء شعب وتقبله للرأي والرأي الآخر كان وراء تفاعله واستجابته المباشرة لذلك النقد لما له من أهمية بالغة الخطورة والحساسية . وهو دليل آخر على تقبل فخامة الأخ الرئيس للنقد أيا كان مصدره فرغم كل ما تقدم أصر فخامة الأخ الرئيس على تنفيذ القرار حتى رأى طريقه إلى النور وتم تطبيقه في حيز الوجود الفعلي .

ولعل من المفارقات العجيبة والغريبة التي نجدها اليوم أن نرى نفس تلك الأصوات التي انتقدت بالأمس القريب السلطة لاحتفائها بذكرى السابع من يوليو كيوم وطني يحتفي به في كل عام وأخص بالذكر من سمى بدعاة الحراك السلمي والواهمين بعودة الأوضاع إلى سابق عهدها وإلى تشطير الوطن الواحد يعيدون إنتاج الخطأ الفادح الذي أدركه فخامة الأخ الرئيس بإلغائه ذكرى السابع من يوليو لما تحمله من مخاطر على نفسية شعبنا وتعزيز وحدته المباركة . ابتدع هؤلاء فكرة الاحتفاء بحدث دموي ومآساوي لا يقل خطورة وضرورة في تأثيراته السلبية والنفسية المعمقة على أبناء شعبنا في المحافظات الجنوبية والشرقية حينما أرادوا أن يجعلوا من يوم 13 يناير 86م الدامي تقليداً سنوياً للاحتفاء به على طريقتهم الخاصة

(الغوغائية) ولكن بآسم التصالح والتسامح فيما بينهم .. والتي تذكر الناس بآلامهم ومآسيهم وما جرى في ذلك التاريخ المشؤوم من قتل وسحل لا يفرق بين مدني وعسكري (!!) وفي الواقع نحن لسنا ضد فكرة التصالح والتسامح بين أبناء شعبنا ، فذلك يعد من أشكال تعزيز عرى الوحدة بين أبناء الشعب اليمني الواحد ولكننا ضد فكرة المتمرس خلف أهداف من فقدوا مصالحهم الضيقة أولاً ثم ضد إعادة إنتاج الأخطاء والدعوى للاحتفاء بحدث أليم مثل 13 يناير الدامي وما أسفر عنه من ويلات ومآسي عانى منه أخواننا في المناطق الجنوبية والشرقية وليست مبعث فخر واعتزاز لشعبنا كما هو الحال بالاحتفاء بذكرى 7 يوليو 94م رغم البون الشاسع الذي بينهما كحدثين لشعبنا اليمني ويحملان دلالاتهما الخطيرة وانعكاساتهما السلبية على وحدة شعبنا وتماسكه .. كما أن ذلك يعد تناقضاً صارخاً لهؤلاء فيما دعوا إليه بالأمس إلغاء ذكرى 7 يوليو وما يمارسوه اليوم ويدعونه إليه من احتفاءات بذكرى 13 يناير .

وبالمقارنة بين ذكرى يوم يوليو 94م وذكرى 13 يناير 86م نجد أن ذكرى 7 يوليو لا تبعث على الابتهاج والسرور في نفس شعبنا اليمني وإلا لما حصدت في الحرب من أرواح زكية وبريئة ومغرر بها من أبناء شعبنا، ولكنها كانت الحدث (الضرورة) ولابد منها لحماية الوحدة اليمنية من التمزق والتشظي والانقسام ولصون هذا المكسب التاريخي والعظيم وترسيخ الوحدة وتقويتها.. ومع ذلك قام فخامة الأخ الرئيس بإلغائها منطلقاً من أن مضارها أكبر من منافعها. وبقي الاحتفاء بذكرى قيام وتحقيق الوحدة في الثاني والعشرين من مايو الأغر من كل عام كيوم وطني وتاريخي جسدت فيه إرادة شعبنا الحرة في وحدته وإرادة قواه السياسية الحرة ممثلة بالقيادة السياسية الحكيمة لفخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

أما بالنظر إلى ذكرى يوم 13 يناير 86 م فكان يوماً أسود وبكل المقاييس حيث قتل الأخ أخاه بغير هدف وطني واضح ومعروف ولم يكن الهدف من حرب 13 يناير 86م إلا الحرب والاقتتال والنزوع إلى السلطة!!

وفي كل الأحوال نقول لأولئك المتشدقين الذين يريدون تكريس الأخطاء إن احتفالكم بذكرى 13 يناير هو تكريس واضح وجلي للخطأ وتناقض فاضح فيما زايدتم عليه في ذكرى السابع من يوليو من انتقادات ومطالبات بإلغاء تلك المناسبة بالأمس القريب!!

وهنا نتساءل: لماذا هذه الازدواجية في الطرح بين المناسبتين؟ ثم لماذا هذا التناقض الفاضح؟ ثم لماذا لا يخرج هؤلاء (الأقزام) من نظرتهم الضيقة لهذا الوطن ولا تتسع فكرة التصالح والتسامح لتعم كل أبناء الوطن.. وذلك في صيغة سياسية جديدة تحمل عنوان المصالحة الوطنية الشاملة (مثلاً) كبديل استراتيجي كما دعا إليه الأخ الرئيس (حفظه الله) في آخر خطاباته؟.. وكلمة أخيرة نقولها لهؤلاء العابثين بالوطن: كفاكم تكريسا للأخطاء ولا تزرعوا الفتن والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد.

بكل الاتجاهات

موجة الحر في أستراليا تخف حدتها مع استمرار الحرائق

اشخاص يسبحون في شاطىء في ملبورن هربا من موجة ارتفاع درجات الحرارة يوم السبت

سيدني/14أكتوبر/ رويترز:

خفت حدة موجة حر ينظر إليها على أنها السبب في حرائق غابات وسلسلة من الوفيات في منطقة جنوب شرق أستراليا ذات الكثافة السكانية العالية يوم أمس السبت إلا أن حظر إشعال نار في الهواء الطلق لا يزال ساريا.

وانخفضت درجات الحرارة إلى أقل من 40 درجة مئوية في غالبية المدن الكبيرة للمرة الأولى منذ عدة أيام لكن مناطق من مدينتي ملبورن وأديلايد لا تزال تسجل درجات حرارة أعلى من هذا المعدل.

وعلى الرغم من تراجع حرائق الغابات نوعا ما حذر رئيس الوزراء الاسترالي كيفين رود الاستراليين من التهاون في الامر ووصف منطقة جنوب أستراليا بأنها مكان سريع الاشتعال.

وتخشى السلطات من أن يكون عدة أشخاص كبار في السن توفوا بسبب موجة الحر بعد تسجيل 22 حالة «وفاة مفاجئة» في أديلايد يوم أمس الأول الجمعة.

وقال مسؤول في الإسعاف إن الوفاة المفاجئة تحدث نتيجة ظروف طبية مثل الأزمات القلبية والسكتات وأضاف أن تشريح الجثث سيكشف عما إذا كان للوفيات علاقة بموجة الحر.

وعادت الكهرباء بشكل كبير في ملبورن بعدما ترك انقطاع الكهرباء مئات الالاف من المنازل في ظلام يوم أمس الاول الجمعة لكن لا يزال هناك حريق كبير في غابة بشرقي ولاية فيكتوريا الاسترالية.

وقال متحدث باسم سلطة مكافحة الحرائق في الولاية إن الحريق دمر 15 منزلا وأتى على ستة الاف هكتار ولا يزال على بعد كيلومترين فقط من خط كهرباء رئيسي. وتمت السيطرة بشكل كبير على حرائق في أماكن أخرى بالولاية.

وتعتقد السلطات أن بعض الحرائق أشعلت عن عمد وأصدرت قرارات حظر إشعال الحرائق في غالبية المناطق حيث يعتبر إشعال حريق أمرا غير قانوني.

المكسيك تفرج عن ملكة جمال مرتبطة بعصابة مخدرات

صورة وزعتها الشرطة المكسيكية يوم 26 ديسمبر كانون الأول 2008 لملكة الجمال المكسيكية لورا زونيجا بعد اعتقالها

مكسيكو سيتي/14أكتوبر/ رويترز:

قال مكتب المدعي العام في المكسيك يوم أمس الأول الجمعة إن ملكة جمال مكسيكية كانت اعتقلت بصحبة أشخاص مسلحين للاشتباه بأنهم مهربو مخدرات سيطلق سراحها بعدما قرر المدعون عدم توجيه أي اتهام لها.

وكانت لورا زونيجا (23 عاما) ملكة جمال ولاية سينالوا اعتقلت في ديسمبر الماضي مع سبعة رجال عند نقطة تفتيش عسكرية. وعثرت الشرطة على بنادق هجومية وأكثر من 55000 دولار نقدا في سيارات فاخرة كانوا يقودونها.

ومنذ اعتقالها وإيداعها في مركز احتجاز اتحادي ظلت ملكة الجمال ذات الشعر الأسود الداكن والتي تنتمي إلى ولاية سينالوا بشمال غربي البلاد موضوعا ثابتا في وسائل الإعلام المكسيكية.

وقال مكتب المدعي العام انه لم يعثر على دليل تورطها في نشاط إجرامي.

ويعتقد المدعون أن انجيل جارسيا اوركويزا - الزعيم في عصابة جواريز للمخدرات والذي كان مع زونيجا عند نقطة التفتيش التابعة للشرطة - هو عشيق ملكة الجمال. ومازال اوركويزا ورجال اخرون اعتقلوا عند نقطة التفتيش بالقرب من مدينة جوادالاجارا في مركز احتجاز فيدرالي.

وكان من المقرر أن تشارك زونيجا في مسابقة ملكة جمال العالم 2009 لكنها جردت من لقب ملكة جمال أمريكا اللاتينية بسبب الاعتقال.

وتعد ولاية سينالوا موطن طرق تهريب المخدرات الرئيسية إلى الولايات المتحدة وساحى قتال رئيسية في الحرب الضروس بين عصابات المخدرات التي تستخدم العنف في المكسيك.

نبض المتقاعد

أنور أحمد صالح

إن من المحزن أن تظل نبضات المتقاعدين المدنيين غير مستقرة الخفقان، بسبب حرمانهم من مستحقات الإستراتيجية لأكثر من عام وهذا الخفقان المضطرب مستمر طالما استمر الحرمان وتضاعفت عذابات الانتظار الطويل.

وعلى الرغم من تعدد المبررات المسكنة وغير المقنعة من قبل المسؤولين في مكتب الضمان بعدن وآ برزها التناقض في البيانات والنواقص في الوثائق والمعلومات واستفسارات حول الدرجة التي هي أعلى من الراتب وكذا التغييرات في الأرقام والأسماء إضافة إلى عدم وجود التعزيز المالي ووصول المصرح من (صنعاء) وجملة هذه التبريرات الملة والمقرفة لم يعد المتقاعد يثق بمصداقيتها وبالذات مع اقتراب موعد صرف المرحلة الثانية في شهر مارس القادم وكما جاء في الصدع الوزاري الرسمي ومما يوحي بصرف ما تبقى من المرحلة الأولى والثانية مع المرحلة الثالثة دفعة واحدة وهذا الصرف مشكوك منه وهذا مما يزيد خفقان نبض المتقاعد وتعرض حياته للحالات لحادة من التشاؤم واليأس وانتظاره في طابور تقسيم المقسم بأرقام ربط المعاش للمحرومين من الرقم الواحد وحتى الرقم السابع والعشرين ألف وما فوق وصرف المستحقات بشكل دفعات فوضوية متباعدة وليست متتابعة لا تسر المتعسر حظه ولا ترضي المجحف بحقه يا سادة لم يعد نبض المتقاعد المأزوم قادر على الصمود وبعد أن توقفت نبضات عدد منهم وتوفاهم عز و جل (رحمة الله عليهم) ولم يسعدوا بريال واحد من مستحقاتهم القانونية وتسليم أمرهم لله ولسان حالهم يردد (حسبي الله ونعم الوكيل) ثم وماذا بعد؟ هل ينتظر المسؤولون في مكتب الضمان المزيد من توقف النبضات وقهر الرجال والذين كانوا ولا زالوا دواد مسيرات التحرر والبناء والوحدة.

يا سادة أمل هؤلاء الأفذاذ أن تصدقوا ولو مرة في وعودكم أو أعلنوا الحقيقة ودون حياء أو خجل.

أما ما تقدمه قيادات نقابة وجمعية المتقاعدين المدنيين من جهود فهي غير كافية وغير مقنعة والدليل استمرار إطلاق قذائف الوعود الواهية في محيط نبض كل متقاعد مأزوم.